تحليل العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية (دراسة تطبيقية علي قطاعات سوق الأوراق المالية).

دكتور/ إيهاب محمد كامل عاشور*

الهدف: تحليل ودراسة العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات وبيان أثرها على جودة الأرباح المحاسبية.

التصميم والمنهجية: اعتمد الباحث على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) في فحص التقارير المالية لعدد 34 شركة مسجلة بسوق الأوراق المالية المصري في الفترة من عام 2014 حتى عام 2018 أي بواقع خمس سنوات, وبذلك بلغت إجمالي عدد المشاهدات 170 مشاهدة، وقد تم اختبار فروض البحث والتي تعكس العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات من جهة وجودة الأرباح المحاسبية من جهة أخري، وقد تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في تحليل بيانات عينة الدراسة بهدف الوصول إلى النتائج.

النتائج والتوصيات: تشير نتائج هذا البحث إلى أن هناك علاقة عكسية بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين مدخل المراجعة المشتركة وجودة الأرباح المحاسبية، وتشير النتائج أيضاً إلى وجود علاقة عكسية بين المخاطر المالية للشركات وجودة الأرباح المحاسبية، كما أن هناك علاقة ايجابية بين المتغير التفاعلي مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات على جودة الأرباح المحاسبية، **وأهم ما توصلت إليه الدراسة** ضرورة أن يكون هناك معيار خاص بالمراجعة المشتركة.

الأصالة والإضافة العلمية: يعتبر هذا البحث امتداداً للعديد من الدراسات العربية والأجنبية وأهم ما يُميزه هو تحليل العلاقة بين متغيري مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية، وذلك بالتطبيق على قطاعات الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.

مصطلحات البحث: مدخل المراجعة المشتركة، المخاطر المالية، جودة الأرباح المحاسبية, قطاعات سوق الأوراق المالية.

---

* **دكتور/ إيهاب محمد كامل عاشور, أستاذ المحاسبة المساعد, وكيل شئون التعليم والطلاب, كلية تكنولوجيا الإدارة ونظم المعلومات, Email:dr_ehab76@yahoo.com**

القسم الأول

الإطار العام للبحث.

1/1 مقدمة:

شهدت مهنة المراجعة العديد من الأزمات نتيجة تلاعب بعض شركات المراجعة في التقارير المالية لعملائها بغرض إظهارها على غير حقيقتها وذلك من خلال عمليات إدارة الأرباح، وقد كانت أهم تلك الأزمات انهيار شركتي (Enron) و (Worldcom)، والتي كانت من ضمن أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008، وقد أدت هذه الانهيارات والأزمات المتعددة إلي زيادة فجوة التوقعات بين أصحاب المصالح ومراجعي الحسابات وذلك فيما تحتويه التقارير المالية للشركات.

ومع زيادة صعوبة التنبؤ بالمخاطر المالية التي تتعرّض لها شركات الأعمال، وكذلك يزيد الأمر تعقيداً عندما يتعلّق بالشركات المُدرجَة في الأسواق المالية، لذا يستلزم الأمر اتخاذ القرارات المالية بشكل حذر بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المُتاحة و دون تعريض المنظمات للمخاطر المتنوعة، ويوصى (أبوجبة والذنيبات, 2017) بضرورة تشديد الرقابة على البيانات المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية من أجل الحد من ممارسات إدارة الأرباح وضرورة التوعية من قبل الجهات المعنية في حول المخاطر التي تترتب على ممارسات إدارة الأرباح.

وتؤثر عمليات إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية تأثيراً كبيراً، حيث أن جودة الأرباح تعكس قدرة القوائم المالية في التعبير عن الربح الحقيقي للمنظمة بشكلٍ صادق (Schipper and Vincent, 2003)، وبالتالي فإن عملية إدارة الأرباح تتنافى مع جودة الأرباح المحاسبية لأنها تؤدي لعدم تعبير القوائم المالية عن الربح الحقيقي للمنظمة.

وفي هذا السياق فقد تم استحداث العديد من الآليات والتي من شأنها أن تعمل علي دعم واسترجاع الثقة بين مقدمي الخدمة (شركات المراجعة) وأصحاب المصالح، ومن هنا ظهر ما يسمى مدخل المراجعة المشتركة كوسيلة لزيادة الثقة في عملية المراجعة والتقارير المالية لتقليل فجوة التوقعات في المراجعة.

هذا ويرى (الشعباني، 2017) أن مدخل المراجعة المشتركة يتضمن التعاون بين مراجعين مستقلين أو شركتين مراجعة بحيث يشتركان معاً في عملية المراجعة لمنشأة العميل، وذلك لتنفيذ برنامج مراجعة واحد يعتمد على تقسيم إجراءات وأعمال المراجعة بناءً على التخطيط المشترك في عملية المراجعة بين المراجعين بهدف الوصول إلي رأي موحد، وبينما يرى (غنام، 2017) إن المراجعة المشتركة هي "عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعي للأدلة المتعلقة وذلك بغرض تأكيد مزاعم الإدارة عن الأحداث والأنشطة المالية، وذلك بهدف تحديد درجة التوافق بين هذه التأكيدات، والمعايير الموضوعة وتوصيل نتائج هذه العملية إلي الإطراف المعنية بالشكل المناسب، ويتم ذلك من خلال توزيع وتخصيص المهام، والاطلاع على الأعمال من قبل كل مراقب حسابات مشارك في هذه العملية، ثم يلي ذلك إصدار تقرير موحد، وتكون المسئولية تضامنية عن مدى دقة هذا التقرير".

2/1 طبيعة المشكلة ودوافع الدراسة:

تُبني القرارات الاقتصادية السليمة بناءً علي التقييم الصحيح لأداء الشركات الذي يعتمد بدوره على درجة عالية من مستوى الجودة للأرباح المحاسبية المتوفرة في القوائم المالية لمتخذ القرارات الاقتصادية. وذلك مع مراعاة المخاطر التي تتعرض لها الشركات والتي من أهمها المخاطر المالية والتي تحدث نتيجة للتعامل فى أسواق مالية متقلبة (Starc, 2003).

وقد أدت المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركات, وكذلك التلاعب بالتقارير والقوائم المالية للشركات إلى البحث عن أداة للمراجعة تتعلق بإضفاء الثقة على التقارير المالية للشركات، حيث ظهر ما يسمى مدخل المراجعة المشتركة, وناقش العديد من الباحثين، والمنظمات المهنية، والجهات التشريعية والرقابية مدى فعالية تطبيق مدخل المراجعة المشتركة باعتباره أحد مداخل تعزيز جودة القوائم المالية، وتعزيز الثقة في مهنة المراجعة، والحد من ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم تحقيق جودة الأرباح المحاسبية (يوسف، 2015).

وقد قامت بعض الدراسات منها دراسة (متولي، 2013 ؛ عبد الحميد، 2014 ؛ غنام، 2017) باختبار أوجه الاتفاق والاختلاف بين الأطراف الثلاث المعنية بعملية المراجعة في مصر (شركات المراجعة، إدارة الشركات موضوع المراجعة، ومستخدمو القوائم المالية) حول الآثار الإيجابية والسلبية للمراجعة المشتركة على جودة عملية المراجعة. ومن أبرز الآثار الإيجابية للمراجعة المشتركة؛ الحد من ظاهرة تركز سوق مهنة المراجعة، وزيادة مستوى جودة

المراجعة، وتدعيم استقلال المراجع، كما أنها تعد وسيلة من وسائل استعادة الثقة في المهنة، أما عن الآثار السلبية المرتبطة بالمراجعة المشتركة فمن أبرزها؛ زيادة التكلفة التي تتحملها الشركات محل المراجعة.

ومن هنا فإن مشكلة البحث تتمثل في طرح سؤال رئيسي وهو"هل هناك علاقة بين مدخل المراجعة المشتركة وإدارة المخاطر المالية للشركات ومدي تأثير هذه العلاقة على جودة الأرباح المحاسبية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي السابق عدة تساؤلات فرعية وهي:

1- هل يؤثر مدخل المراجعة المشتركة على المخاطر المالية للشركات؟

2- هل يؤثر مدخل المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية؟

3- هل تؤثر المخاطر المالية للشركات على وجودة الأرباح المحاسبية؟

4- هل يؤثر التفاعل بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات على وجودة الأرباح المحاسبية؟

3/1 هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلي تحليل العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات وجودة الأرباح المحاسبية كهدف رئيسي، ويتفرع من الهدف الرئيسي السابق الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف علي أثر مدخل المراجعة المشتركة على المخاطر المالية للشركات.

2- التعرف علي أثر مدخل المراجعة المشتركة علي جودة الأرباح المحاسبية.

3- التعرف علي أثر المخاطر المالية للشركات على جودة الأرباح المحاسبية.

4- التعرف علي أثر العلاقة بين كلاً من مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات علي جودة الأرباح المحاسبية.

4/1 أهمية البحث:

تنبُع أهمية الدراسة في بيان العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات وأثرهما على جودة الأرباح المحاسبية، ويمكن تقسيم هذه الأهمية إلى:

- **الأهمية العلمية:** حيث يستمد البحث أهميته العلمية كونه يشكل إحدى الدراسات المسايرة للتوجهات البحثية التي تهتم بمدخل المراجعة المشتركة، حيث يرتكز البحث على إجراء دراسة تطبيقية لتحديد العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات وجودة الأرباح المحاسبية, علي عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، وذلك من خلال بناء أربعة نماذج تطبيقية لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة, ويتطلع الباحث لمحاولة تقديم إسهاماً للمكتبة العربية في هذا المجال حتي يمكن إحداث التراكم العلمي المنشود بين فروع المعرفة المختلفة.

- **الأهمية العملية:** يوفر هذا البحث مجموعة النتائج والتي يمكن الاستفادة منها في تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات والتي من شأنها أن تفيد مراجعي الحسابات والجهات المنوط بها وضع المعايير الإرشادية والضوابط التشريعية في البيئة المصرية بغرض تفعيل مدخل المراجعة المشتركة والتي تعمل على تعزيز جودة التقارير المالية وتقلل من حجم المخاطر المالية للشركات مما ينعكس بدوره على زيادة جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم زيادة فاعلية القرارت الاقتصادية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

5/1 منهجية البحث:

لتحقيق هدف البحث والإجابة على تساؤلاته فقد اعتمد الباحث في الجانب النظري للبحث على إتباع المنهج الاستقرائي، من خلال القراءة والإطلاع على الدراسات السابقة والدوريات العلمية والبحث على شبكة المعلومات الدولية في المواقع الإلكترونية للمعلومات الأكاديمية، بالإضافة إلى المعايير والضوابط والإرشادات التي تصدرها المنظمات المعنية المتعلقة بموضوع البحث، وكذلك المنهج الاستنباطي في تحليل الدراسات السابقة واشتقاق الفجوة البحثية وفروض الدراسة التطبيقية.

وقد اعتمد الباحث في الدراسة التطبيقية على تصميم أربعة نماذج لقياس متغيرات الدراسة التطبيقية الأول لمعرفة العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات، والثاني لقياس العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة وجودة الأرباح المحاسبية، والثالث لقياس العلاقة بين المخاطر المالية وجودة الأرباح المحاسبية، والرابع لقياس التفاعل بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات وعلاقة ذلك بجودة الأرباح المحاسبية.

6/1 مجال وحدود البحث:

بالرغم من اهتمام الفكر المحاسبي بمدخل المراجعة المشتركة إلا أنه لم يتم دراسة الأثر التفاعلي بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات على جودة الأرباح المحاسبية، حيث تقدم هذه الدراسة تحليلاً للعلاقة التفاعلية بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية، وذلك بالتطبيق على الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري. ويقتصر البحث على استخدام أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) في فحص التقارير المالية للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري في الفترة من عام 2014 حتى عام 2018, ويخرج عن نطاق البحث كافة أشكال المراجعة المشتركة القائمة على أكثر من شركتي مراجعة.

7/1 هيكل البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة والرد على تساؤلاتها تم تقسيم البحث على النحو التالي:

القسم الأول: الإطار العام للبحث.

القسم الثاني: الإطار النظري لدراسة العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات وجودة الأرباح المحاسبية واشتقاق فروض البحث.

القسم الثالث: القياس المحاسبي لمتغيرات الدراسة وفقاً للفكر المحاسبي.

القسم الرابع: منهجية الدراسة التطبيقية لتحليل العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية.

القسم الخامس: النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

قائمة المراجع.

وسوف يتناول الباحث في الجزء التالي من البحث الإطار النظري المتمثل في العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات وجودة الأرباح المحاسبية، بغرض اشتقاق فروض البحث.

القسم الثاني

الإطار النظري لدراسة العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات وجودة الأرباح المحاسبية واشتقاق فروض البحث

يُعد الهدف الرئيسي من البحث هو تحديد تأثير كلاً من مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات علي جودة الأرباح المحاسبية بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، وعليه يمكن للباحث عرض وتحليل العلاقة بين متغيرات البحث واشتقاق فرضه على النحو التالي:

1/2 تحليل العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة و المخاطر المالية للشركات واشتقاق فرض الدراسة الأول.

يرى (الجبري، والسعدون، 2015) أن المراجعة المشتركة هي قيام مراجعين أثنين (أي شركتين مراجعة) بمراجعة حسابات ذات المنشأة حيث يشتركان معاً في عملية المراجعة مع توزيع مهام العمل الميداني فيما بينهما، ثم يصدرون تقرير مراجعة مشتركاً يوقعان عليه، ويرى (الهريدي، 2015) أن المراجعة المشتركة هي مراجعة القوائم المالية بواسطة منشأتين مراجعة منفصلين، ومستقلين، حيث تشتركان في الجهد المبذول، وتوقعان سوياً على تقرير مراجعة واحد كما تتحملا معاً المسؤولية بصورة تضامنية عن الرأي المقدم في ذلك التقرير.

واستهدفت دراسة (بوكثير، 2016) تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه المراجعة للتقليل من المخاطر المالية وذلك من خلال التعرف على مفهوم نظام المراجعة الداخلية ومعاييرها ووسائلها وأدواتها بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة بتطبيقها ومن ثم مدى مساهمتها في التقليل من المخاطر المالية. وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبق نظام المراجعة الداخلية الفعال يساهم في تحقيق الأهداف التي تهدف إليه المؤسسات ، إلا وهي تحقيق أقصى ربح بأقل مخاطر مالية والذي بدوره يبرز من خلال مواجهة المخاطر المالية المحتملة ورفع المستوى المالي للشركات.

كما هدفت دراسة (جبايلى، 2018) إلى أظهار دور المراجعة الخارجية في التقليل من المخاطر التشغيلية للمؤسسات،حيث قامت بالتطرق إلي المفاهيم العامة للمراجعة الخارجية و منهجية عملها من جهة، ومن جهة أخرى قامت بتسليط الضوء علي نوعية المخاطر التشغيلية

داخل الشركات، وكيف يتم قياسها وكذلك دور المراجع الخارجي في مراقبتها والتقليل منها، وتوصلت الدراسة إلي أن المراجعة الخارجية تساهم في التقليل من المخاطر التشغيلية داخلها وخلق ثقة بين الشركة والجهات الخارجية من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية و تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف.

وبناءً علي ما سبق فإن الباحث يري أن هناك علاقة محتملة بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات, وعليه فيمكن استخلاص الفرض التالي: **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات.**

2/2 تحليل العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة و جودة الأرباح المحاسبية واشتقاق فرض الدراسة الثاني.

هدفت دراسة (الهريدي، 2015) إلي قياس تأثير المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي, وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية بشكل عام, كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح حتى مع مشاركة مكاتب المراجعة الكبرى في تنفيذ المراجعة المشتركة. إلا أنه عند تقسيم عينة الدراسة بحسب إلزامية المراجعة المشتركة، وأظهرت نتائج البحث وجود تأثير سلبي للمراجعة المشتركة على جودة أرباح الشركات الملزمة بالمراجعة المشتركة في حين أنه لم يظهر تأثير على جودة أرباح الشركات التي تقوم بالمراجعة المشتركة طواعية.

وقد تناولت دراسة (Bisogno and De Luca, 2016) اختبار تقرير المراجعة المشتركة الاختيارية على جودة التقارير المالية للشركات وكذلك دراسة العلاقة بين المراجعة المشتركة وظهور ما يسمى بالأرباح الإيجابية والتي يمكن اعتبارها نتيجة لممارسات إدارة الإرباح وضعف جوده المراجعة وذلك باستخدام عينة من الشركات الصناعية الإيطالية الصغيرة والمتوسطة الحجم غير المقيدة بسوق الأوراق المالية, وتوصلت إلى أن هناك تأثير إيجابي للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح ودقة القوائم المالية فى الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم.

وقد تمثل الهدف الرئيسي لدراسة (غنام، 2017) إلي قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على جودة عملية المراجعة وقد أسفرت نتائج البحث عن مجموعة من النتائج لعل أهمها اتفاق معظم أراء المستقصى منهم على أن مدخل المراجعة المشتركة يؤدى إلى تعزيز استقلالية المراجع الخارجي مما يزيد من جودة عملية المراجعة فهناك علاقة ارتباط قوية بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وبين جودة عملية المراجعة ولكن تختلف درجة تأثيرها باختلاف مزيج أو تشكيلة المراجعة المشتركة.

وقد قامت دراسة (ابراهيم، 2018) باختبار أثر تطبيق المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية وقيمة المنشاة وذلك في ظل الاختيار المتعدد لمزيج مراقبى الحسابات المشاركين فى عملية المراجعة والذي يتمثل في أن يكون كلا المراقبين من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار أو أن يكون أحد مراقبي الحسابات من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار والآخر من غيرهم أو أن يكون كلا المراقبين من مكاتب المراجعة غير الأربعة الكبار.

كما استهدفت دراسة (محمد، 2018) الوصول لدليل تطبيقي لتفسير العلاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامي والاختياري وبين زيادة جودة الأرباح المحاسبية وذلك بالتطبيق على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري. تشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق معنوية بين تطبيق أسلوب المراجعة المشتركة وبين المراجعة الفردية في توجه إدارة الشركات نحو إدارة أرباحها وذلك مقارنة بتطبيق المراجعة المزدوجة. توصلت الدراسة إلى أن جودة الأرباح تتحقق عند تطبيق المراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامي والاختياري, وذلك عند استخدام الاستحقاقات الاختيارية وحجم مكتب المراجعة كمقاييس لتحقق جودة الأرباح المحاسبية.

تباينت نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة وجودة الأرباح لذا تحاول الدراسة الحالية تقديم دليلاً عملياً تطبيقياً من البيئة المصرية, وبناءً علي ما سبق فإن الباحث يري أن هناك علاقة محتملة بين مدخل المراجعة المشتركة وبين وجودة الأرباح المحاسبية وعليه فيمكن استخلاص الفرض التالي: **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل المراجعة المشتركة وجودة الأرباح المحاسبية.**

3/2 تحليل العلاقة بين المخاطر المالية للشركات و جودة الأرباح المحاسبية واشتقاق فرض الدراسة الثالث.

تناولت دراسة (إبراهيم،2016) المراجعة الخارجية ودورها في زيادة جودة التقارير المالية والتنبؤ بالفشل المالي في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد، وهدفت الدراسة إلى إظهار الدور الذي تلعبه المراجعة الخارجية في تقويم جودة التقارير المالية، تحديد دور المراجعة الخارجية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد، وكذلك إسهام المراجعة الخارجية في الكشف عن الفشل المالي، ومعرفة ما إذا كان دور المراجعة الخارجية يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية، تحديد المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية فيما يتعلق بتقليل المخاطرة وعدم التأكد، معرفة العلاقة ما بين المراجعة الخارجية وجودة وسلامة التقارير المالية عند المخاطر وعدم التأكد.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي تؤكد صحة الفرضيات أهمها، المراجعة الخارجية الجيدة تزيد من جودة التقارير المالية، بيانات المراجعة الخارجية تساعد على التنبؤ بالفشل المالي، كما توصلت الدراسة إلى استخدام المراجعة الخارجية لمعايير أخلاقيات المهنة يؤدي إلى تخفيض المخاطر وعدم التأكد. وأوصت الدراسة بضرورة استخدام نماذج التحليل المالي من أجل تفادي الفشل المالي للشركات.

وبناءً علي ما سبق ومع ندرة الأبحاث التي تناولت آثر المخاطر المالية للشركات على جودة الأرباح المحاسبية فإن الباحث يري أن هناك علاقة محتملة بين المخاطر المالية للشركات وجودة الأرباح المحاسبية وعليه فيمكن استخلاص الفرض التالي: **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية للشركات وجودة الأرباح المحاسبية.**

4/2 تحليل العلاقة بين كلاً من مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات وبين جودة الأرباح المحاسبية واشتقاق فرض الدراسة الرابع.

بعد عرض العلاقات المتشابكة بين كلأ من متغيرات الدراسة المستقلة (مدخل المراجعة المشتركة) (المخاطر المالية للشركات) وبين المتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية).

فإن الباحث يمكن أن يستخلص أن هناك علاقة محتملة بين كلاً من مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات من جهة وبين جودة الأرباح المحاسبية من جهة أخري,

وعليه فيمكن استخلاص الفرض التالي: **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلاً من مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات وبين جودة الأرباح المحاسبية.**

هذا ويتم تطبيق الدراسة الحالية على عدد من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري في الفترة من عام 2014 وحتى عام 2018، حيث تقدم الدراسة تحليلاً متكاملاً للعلاقة بين متغيرات الدراسة، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها اعتمدت على تصميم أربعة نماذج تطبيقية.

الأول لقياس العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات، والثاني لقياس العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة وجودة الأرباح المحاسبية، والثالث لقياس العلاقة بين المخاطر المالية للشركات وجودة الأرباح المحاسبية، وأخيراً النموذج الرابع لقياس الأثر التفاعلي بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات وجودة الأرباح المحاسبية.

القسم الثالث.

القياس المحاسبي لمتغيرات الدراسة وفقاً للفكر المحاسبي.

يهدف هذا القسم من الدراسة إلى تحديد إطار مفاهيمي لطرق القياس المحاسبي لمتغيرات الدراسة كما يلي:

1/3 قياس المراجعة المشتركة.

لا يوجد مقياس متعارف علية في الفكر المحاسبي بشأن قياس مدخل المراجعة المشتركة كمياً، وعليه فقد اعتمدت أغلب الدراسات على قياس هذا المتغير من خلال اعتباره متغير وهمي يأخذ القيمة (0) و (1)، والبعض الأخر قام بقياسه من خلال مقياس ثلاثي يأخذ القيم من (1) إلى (3).

2/3 قياس المخاطر المالية.

يمكن قياس المخاطر التي تتعرض لها الشركات بشكل كمي باستخدام مجموعة من الطرق والأساليب، حيث يمُكن قياس المخاطر باستخدام مجموعة من المقاييس الإحصائية بغرض قياس المخاطر المالية وذلك من خلال قياس مدى انتشار وتذبذب النتائج المتوقعة أو المحتملة، حيث أن ارتفاع وتشتت تلك النتائج يشير إلى ارتفاع المخاطر، ويمكن للباحث عرض أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في قياس المخاطرة على النحو التالي:

أولاً: طريق المدى(Range):

يُعرف المدى على أنه الفرق بين أعلى قيمة محتملة للمتغير المالي وبين أدنى قيمة محتملة له، حيث أن إرتفاع المدى يشير إلى إرتفاع المخاطر المرافقة لهذا المتغير، ويمكن قياسه من خلال المعادلة التالية:

المدى = أعلى قيمة – أدنى قيمة

حيث يتم قياس المخاطرة من خلال المدى Rang من خلال انتشار قيم المتغير المالي على نطاق واسع (مدى أكبر) تزيد من الاحتمالات التي يمكن أن تتخذها قيم المتغير في المستقبل، وهذا بدوره يزيد من حالة عدم التأكد وبالتالي زيادة المخاطرة، ومن أهم عيوب هذا المقياس التي يعاني منها المدى كمقياس للمخاطرة, أنه يتأثر بالقيم الشاذة بشكل كبير، حيث أنه يعتمد على أعلى قيمة وأدنى قيمة فقط، وبالتالي لو حدث أن انخفضت قيمة المتغير المالي في

إحدى السنوات بشكلٍ كبير جداً، أو أنها ارتفعت لأسباب اقتصادية في سنة معينة، حينها ستكون قيمة المدى كبيرة لتعكس مخاطرة أكبر للمتغير المالي مما ينتج عنه بيانات غير منطقية.

ثانياً: الانحراف المعياري والتباين (Standard Deviation and Variance):

يعتبر الانحراف المعياري أحد أكثر المقاييس الإحصائية شيوعاً واستخداماً لقياس المخاطرة المتعلقة بالمتغيرات المالية. ويعتبر الانحراف المعياري أحد مقاييس التشتت التي تقيس تشتت البيانات وابتعادها عن وسطها الحسابي، حيث يعرف الانحراف المعياري على أنه انحراف القيم عن وسطها الحسابي. ويختلف الانحراف المعياري عن المدى في أن المدى يستخدم للحصول على وصف عام للمخاطرة من حيث انتشارها بين حدها الأعلى وحدها الأدنى، وهو بالتالي يتأثر بالقيم الشاذة أو المتطرفة، أما الانحراف المعياري فيعتبر أداة قادرة على قياس المخاطرة بشكل دقيق من خلال اعتماده على درجة تشتت قيم المتغير المالي حول المتوسط الحسابي له، وبالتالي لا يبدي تأثراً بالقيم الشاذة، وعليه يمكن القول أن الانحراف المعياري يقيس مدى تشتت قيم المتغير المالي وانحرافها عن وسطها الحسابي، فكلما إرتفعت قيمة الانحراف المعياري كلما إرتفعت مستوى المخاطرة المالية.

ويمكن حساب الانحراف المعياري Standard Deviation for Historical Data)إعتماداً على التقارير المالية للشركات، من خلال المعادلات التالية:

$$\text{الإنحراف المعياري} = \sqrt{\frac{\text{مجموع (قيمة المتغير} - \text{الوسط الحسابي للقيم)}^2}{\text{عدد السنوات} - 1}}$$

$$\text{Standard Deviation } (\sigma) = \sqrt{\frac{\sum (Value \text{ - Average Values})^2}{n-1}}$$

$$\text{حيث أن الوسط الحسابي لقيم المتغير المالي} = \frac{\text{مجموع قيم المتغير}}{\text{عدد القيم}}$$

هذا ويمكن قياس المخاطر المالية باستخدام التباين(Variance) والذي هو مربع الانحراف المعياري، حيث يعتبر مقياساً بديلاً للانحراف المعياري، فكلما ارتفع التباين كلما دل ذلك على إرتفاع المخاطر المالية للشركات، ويمكن حسابة على النحو التالي:

$$\text{التباين (Variance)} = (\text{الإنحراف المعياري})^2 = \frac{(\text{قيمة المتغير} - \text{الوسط الحسابي للقيم})^2}{\text{عدد السنوات} - 1}$$

$$\text{VARIANCE} = (\sigma)^2 = \frac{\sum (Value - \text{Average Values})^2}{n-1}$$

ثالثاً: معامل بيتا (Beta coefficient).

ويُعرف معامل بيتا **Beta coefficient** على أنه مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الدراسة للتغيرات التي تحدث في متغير آخر، حيث يُعبر معامل بيتا للسهم عن العلاقة بين عائد السهم وعائد السوق. فكلما ارتفع معامل بيتا دل ذلك على ارتفاع حساسية المتغير المالي وبالتالي ارتفاع المخاطر المالية، ويُعد معامل بيتا لقياس المخاطر أحد نظريات المحافظ الاستثمارية الحديثة في الفكر المالي والمحاسبي، حيث قسمت نظريات المحافظ الاستثمارية المخاطر التي تتعرض لها الشركات إلى قسمين رئيسيين هما؛ المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية. وبينت تلك النظريات أن التنوع الجيد للمحفظة من الممكن أن يقلل المخاطر غير النظامية.

1/3 طرق قياس جودة الأرباح المحاسبية.

هناك العديد من المقاييس الذي يعتمد عليها الباحثين لقياس جودة الأرباح المحاسبية ومن أهم تلك المقاييس ما يلي:

1- مقياس جودة الأرباح وفقاً للنموذج المطور من قبل (Bellovary et al., 2005) ويعتمد هذا المقياس على إعطاء درجات لعشرون خاصية من خصائص الأرباح المحاسبية لتحديد مستوى جودة الأرباح.

2- مقياس استمرارية الأرباح ويعتمد هذا المقياس على مدى ارتباط الأرباح المالية بالأرباح المستقبلية (Altamuro et al., 2006).

3- مقياس نسبة القيمة المطلقة للتغير في الدخل / التغير في التدفقات النقدية (ΔCF/ 1).

4- مقياس قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

5- مقياس جودة الأرباح المحاسبية وفقاً لنموذج (Jones, 1991) المعدل من جانب(Kothari, et al, 2005) والذي يعتمد على قياس حسابات الاستحقاق الاختيارية (أو غير العادية) باعتباره أكثر النماذج دقة، ويمكن صياغة نموذج جودة الاستحقاق المعدل من خلال المعادلة التالية:

$$\text{Total Accruals}_{it} / \text{Assets}_{it-1} = \beta_0 + \beta_1 (1/ \text{Assets}_{it-1}) + \beta_2 \Delta\text{Rev}_{it}/ \text{Assets}_{it-1} + \beta_3 \text{PPE}_{it}/ \text{Assets}_{it} + \beta_4 \text{ROA}_{it-1} + e_{it}$$

حيث أن:

Total Accrual: تمثل إجمالي حسابات الاستحقاق، والتي تم قياسها عن طريق الفرق بين صافي الربح والتدفقات النقدية التشغيلية.

Assets: تمثل إجمالى الأصول في نهاية السنة.

Δ Rev: تمثل التغير في الإيرادات.

PPE: تمثل الأصول الثابتة (العقارات والالات والمعدات) في نهاية السنة.

ROA: تمثل العائد على الأصول والتي تم قياسها من خلال قسمة صافي الربح على إجمالي الأصول.

($\beta_{1,2,3,4}$): تمثل معاملات نموذج الانحدار.

e: تمثل البواقي Residuals أو حد الخطأ Error Term في معادلة الانحدار.

وتمثل قيمة البواقي في النموذج السابق بمقدار حسابات الاستحقاق الاختيارية والتي يدل زيادة قيمتها على زيادة إدارة الربح والعكس صحيح، لذلك فقد تم ضرب هذه البواقي في (-١) لتعبر عن جودة الأرباح المحاسبية، بحيث أنه كلما زادت قيمة هذه البواقي كلما دل ذلك علي زيادة جودة الأرباح والعكس صحيح.

القسم الرابع

منهجية الدراسة التطبيقية لتحليل العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية

استهدف البحث اختبار فروض الدراسة في ضوء أهدافه وحدوده، وذلك من خلال عينة عشوائية من التقارير المالية للشركات المصرية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري لبيان وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (مدخل المراجعة المشتركة – المخاطر المالية) والمتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية).

1/4 أهداف الدراسة التطبيقية.

تهدف الدراسة التطبيقية إلى تحليل العلاقة بين المراجعة المشتركة وإدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية، وذلك باستخدام النماذج الكمية لقياس متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية (الضابطه) كمتغيرات مُعدلة للعلاقة بين هذه المتغيرات.

2/4 مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية.

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري والتي تعمل في قطاعات الأنشطة المختلفة خلال الفترة من (2014–2018)

وقد تم الاعتماد على عينة عشوائية من التقارير المالية شاملة تقارير المراجعة للمكاتب التي تقوم بمراجعة هذه الشركات، وقد روعي عند اختيار عينة الدراسة ما يلي:

- أن الشركات المتداول أسهمها في سوق المال ولم يتوقف نشاطها خلال فترة الدراسة.
- ضرورة توافر التقارير المالية السنوية خلال فترة الدراسة.

وبعد تطبيق الشروط السابقة تبين أن عدد الشركات التي تنطبق عليها الشروط هي (34) شركة.

والجدول التالي يوضح عينة الدراسة مقسماً وفقاً للقطاعات:

جدول رقم (1)

عينة الدراسة التطبيقية موزعة طبقا للقطاعات

مسلسل	قطاع	عدد الشركات	النسبة
1	البنوك	4	12%
2	التشييد ومواد البناء	3	9%
3	الموارد الأساسية	4	12%
4	خدمات ومنتجات صناعية	3	9%
5	المنتجات المنزلية	7	21%
6	الكيماويات	6	18%
7	العقارات	3	9%
8	الرعاية الصحية	4	12%
الإجمالي		34	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الموقع الرسمي لسوق الأوراق المالية المصري www.egx.com.eg

3/4 مصادر الحصول على البيانات.

اعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية على التقارير المالية المنشورة للشركات محل عينة الدراسة، وذلك من خلال الموقع الرسمي لسوق الأوراق المالية المصري www.egx.com.eg وموقع مباشر www.mubasher.inf.com بالإضافة إلى مواقع شركات العينة على شبكة الإنترنت.

4/4 نموذج الدراسة وتوصيف وقياس متغيراتها.

يتكون نموذج الدراسة من **متغيران مستقلان** وهما مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية، **ومتغير تابع** وهو جودة الأرباح المحاسبية، والمتغيرات الرقابية تتمثل في (نوع النشاط، حجم الشركة، الرافعة المالية)، والجدول التالي يوضح متغيرات الدراسة وطرق قياسها ومصادر الحصول عليها على النحو التالي:

جدول رقم (2)

يوضح المتغيرات المستخدمة في نماذج الدراسة

المتغـــــير		التعريف الإجرائي للمتغير	الدراسات التي تناولت القياس
المتغير التابع			
جودة الأرباح المحاسبية	(EQA)	وفقاً لنموذج الاستحقاقات الاختيارية	(Jones., 1991; Kothari, et al, 2005; Francis et al., 2003; Pietro and Alfred, 2014; مليجي, 2016)
المتغير المستقل (المراجعة المشتركة)			
المراجعة المشتركة	(JOINTA)	تم قياسه وفقاً لحجم مكاتب المراجعة القائمة بعملية المراجعة فنعطي القيمة (3) إذا كانت المراجعة المشتركة تتم من خلال شركتين (BIG4, BIG4) بينما نعطي القيمة (2) إذا كانت (BIG4, NonBIG4)، ونعطي القيمة (1) إذا كانت (NonBIG4, NonBIG4)، بينما تأخذ القيمة (0) إذا كان غير ذلك.	(Alsadoun&Aljaber, 2014; Francis et al., 2009; Bisogno and DeLuce, 2016; الهريدي، 2015)
المتغير المستقل (المخاطر المالية للشركات)			
المخاطر المالية	(RISK)	تم قياسه من خلال معامل بيتا لسهم الشركة	(Zang, 2012; Gerayli et it., 2011; غريب, 2017)
المتغيرات الرقابية			
حجم الشركة العميل	(SIZE)	تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	(Chan et al., 2013; Al-Mamun et al., 2014)
الرافعة المالية	(LEV)	تم قياسه من خلال إجمالي الالتزامات طويلة الأجل على إجمالي الأصول	(غريب،2017)
نوع النشاط	(IND)	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة تمارس نشاط صناعي و (0) إذا كان غير ذلك	(غالي، 2018)

المصدر: من إعداد الباحث بناءً علي الدراسات السابقة.

1/4/4 قياس المتغير المستقل (مدخل المراجعة المشتركة).

مدخل المراجعة المشتركة يتمثل في إسناد مهام عملية المراجعة إلى شركتين مراجعة وذلك لمراجعة شركة العميل، هذا ويتم قياس هذا المتغير باستخدام طريقة القياس الثلاث وذلك وفقاً لثلاث سيناريوهات وهي: أن يتم إسناد مهام عملية المراجعة لشركتين من الأربعة الكبار (Big4–Big4) حيث يتم قياسه على أنه متغير وهمي يأخذ القيمة (3) في حالة تفعيل مدخل المراجعة المشتركة وإسنادها إلى مكتبين من الأربعة الكبار، أما إذا تم الإسناد لشركتين واحدة

منهم من الأربعة الكبار (Big4–NonBig4) فتأخذ القيمة (2)، وإذا تم الإسناد لشركتين من غير الأربعة الكبار (NonBig4–NonBig4) فتأخذ القيمة (1)، أما إذا كانت عملية المراجعة تتم غير ذلك نعطي القيمة (0)، وذلك وفقاً لما تناولته بعض الدراسات منها: (Alsadoun&Aljaber, 2014; Francis et al., 2009; Bisogno and DeLuce, 2016; الهريدي، 2015).

2/4/4 قياس المتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية).

يتم قياس المتغير التابع المتمثل في جودة الأرباح المحاسبية عن طريق استخدام نموذج (Jones, 1991) المعدل من جانب(Kothari, et al, 2005) والذي يعتمد على قياس حسابات الاستحقاق الاختيارية (أو غير العادية) وذلك باعتباره أكثر النماذج دقة وأكثرها قابليه للتطبيق على البيانات المتاحة في بيئة الأعمال المصرية، حيث تم استخدامه من قبل العديد من الدراسات المحاسبية (Pietro and Alfred,2014؛Francis et al., 2003؛ مليجي, 2016؛ كساب, 2012).

3/4/4 قياس المتغير المستقل(المخاطر المالية).

وقد اعتمد الباحث عند قياس متغير المخاطر المالية على معامل بيتا(β) لعوائد أسهم الشركات محل الدراسة، وذلك لحساب المخاطر النظامية للشركات والتي توضح العلاقة بين عوائد الأسهم وعوائد محفظة السوق ومربع الإنحراف المعياري لعوائد محفظة السوق وفقاً لمنهجية قياس المخاطر المالية للبورصة المصرية وذلك وفقا للمعادلة التالية:

$$\beta_i = \frac{Cov(R_i, R_m)}{\delta^2(R_m)}$$

<u>حيث أن:</u>

β_i = بيتا السهم.

$Cov(R_i, R_m)$ = التغاير بين عائد السهم i و بين عائد محفظة السوق.

$\delta^2(R_m)$ = مربع الانحراف المعياري لعوائد محفظة لسوق.

4/4/4 قياس المتغيرات الرقابية.

تشمل المتغيرات الرقابية على بعض المتغيرات التي تؤثر على المتغير التابع، ولكنها لا تدخل ف نطاق الدراسة محل البحث، ويتم إضافتها بغرض ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث يطلق عليها البعض المتغيرات الضابطة وتتمثل في:

- **حجم شركة العميل: SIZE**

يُعد حجم الشركة أحد المتغيرات الرقابية أو المُعدلة للنموذج، حيث يشير هذا المتغير إلى قياس الإختلاف بين الشركات من حيث حجمها وأثر ذلك على المتغير التابع جودة الأرباح المحاسبية، ويمكن قياس هذا المتغير من خلال حساب اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول قياساً على دراسة كلاً من (Chan et al., 2013; Al-Mamun et al., 2014) ونرمز له بالرمز (SIZE).

- **الرافعة المالية: Leverage**

يعتبر الرافعة المالية أحد المتغيرات الرقابية بالنموذج، ويتم قياسها بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية السنة، وبيان أثر ذلك على المتغير التابع جودة الأرباح المحاسبية، حيث أن درجة الرافعة المالية تؤثر على جودة الأرباح المحاسبية طردياً؛ أي كلما زادت الرفعة المالية كلما زادت جودة الأرباح المحاسبية، وقد تم استخدام المتغير استناداً لدراسة كلاً من (Alozubi ,2016; Nawaiseh et al, 2016; غالي, 2018) ونرمز له بالرمز (LEV).

- **نوع النشاط: Industry**

يعتبر نوع النشاط أحد المتغيرات الرقابية بالنموذج، حيث يتم تقسيم قطاعات الدراسة إلى قسمين، الأول يتضمن القطاعات الصناعية وتأخذ الشركات الصناعية القيمة (1)، والثاني القطاعات غير الصناعية وتأخذ القيمة (0)، حيث أن هذا المتغير يعتبر متغيراً وهمياً، وقد تم قياسه وفقاً لدراسة كلاً من (فؤاد, 2015؛ مليجي,2016؛ غالي، 2018)

5/4 أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة.

اعتمد الباحث عند إجراء الدراسة التطبيقية على استخدام الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة متغيرات الدراسة وذلك لبناء نماذج الدراسة، حيث تم الاعتماد على معادلة

الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regressions لاختبار صحة فروض الدراسة، وقد تم استخدام تحليل التباين (ANOVA) لاختبار معنوية النموذج باستخدام F-Test، وقام الباحث باختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي من خلال الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة والتحليل أحادي الاتجاه (تحليل الارتباط)، وقد اختبر الباحث بيانات المتغيرات المتصلة Continuous Variables للتحقق من اقتراب البيانات للتوزيع الطبيعي حيث تم استخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov)، وذلك بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS V.22.

6/4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

يُظهر الجدول رقم (3) وصف لمتغيرات الدراسة وهي جودة الأرباح المحاسبية(EQA)، ومدخل المراجعة المشتركة(JOINTA)، المخاطر المالية (RISK)، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية نوع النشاط (IND)، الرافعة المالية (LEV)، وحجم الشركة (SIZE)، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (3)

وصف متغيرات الدراسة

Descriptive Statistics						
Variables	**N**	**Range**	**Minimum**	**Maximum**	**Mean**	**Std. Deviation**
EQA	170	17.75	1.36	19.11	4.9953	4.38390
JointA	170	2.00	1.00	3.00	2.0059	.75758
RISK	170	.14	1.02	1.16	1.0999	.04765
JointA_RISK	170	2.47	1.02	3.49	2.2337	.89161
IND	170	1.00	.00	1.00	.6941	.46214
LEV	170	.83	.00	.83	.5659	.22093
SIZE	170	4.78	5.91	10.69	8.1028	1.18264

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS v.22

ويتضح من الجدول رقم السابق ما يلي:

- تُظهر الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية EQA) أن قيمة المتوسط بلغت (4.995) حيث كان أعلى قيمة (19.11) وأقل قيمة (1.36) بمدى بلغ (17.15).
- وقد أظهرت النتائج أن المتغير المستقل (مدخل المراجعة المشتركة JOINTA) بلغ متوسطه الحسابي (2.006) وكانت أعلى قيمة (3) وأقل قيمة (1) ويدل ذلك على أن

الشركات التي قوم باستخدام مدخل المراجعة المشتركة تقوم بالاستعانة بشركتين مراجعة أحدهم من الأربعة الكبار (Big4) والأخر من غير الأربعة الكبار (Non–Big 4) ، وقد بلغ المدى (2).

- وأتضح أن قيمة متوسط المتغير المستقل (المخاطر المالية Risk) بلغ (1.099) حيث كانت أكبر قيمة (1.16) وأقل قيمة (1.02)، وهذا يدل أن هناك مخاطر مالية تتعلق بالشركات محل الدراسة، وقد بلغ المدى (0.14).
- وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية، بلغت قيمة متوسط (نوع النشاط IND) (0.694) وهو متغير وهمي، حيث كان الحد الأقصى (1) والأدنى (0)، كما بلغت قيمة متوسط (الرافعة المالية LEV) للشركات محل الدراسة (0.566) بحد أقصى (0.83) وأدنى (0.00)، كما بلغت قيمة متوسط (إجمالي أصول الشركات SIZE) (8.102) بحد أقصى (10.69) وأدني (5.91).

7/3 نماذج الدراسة التطبيقية: Models

اعتمد الباحث على معادلة الانحدار الخطي المتعدد لاختبار صحة فروض الدراسة، والشكل التالي يوضح نماذج الدراسة التطبيقية:

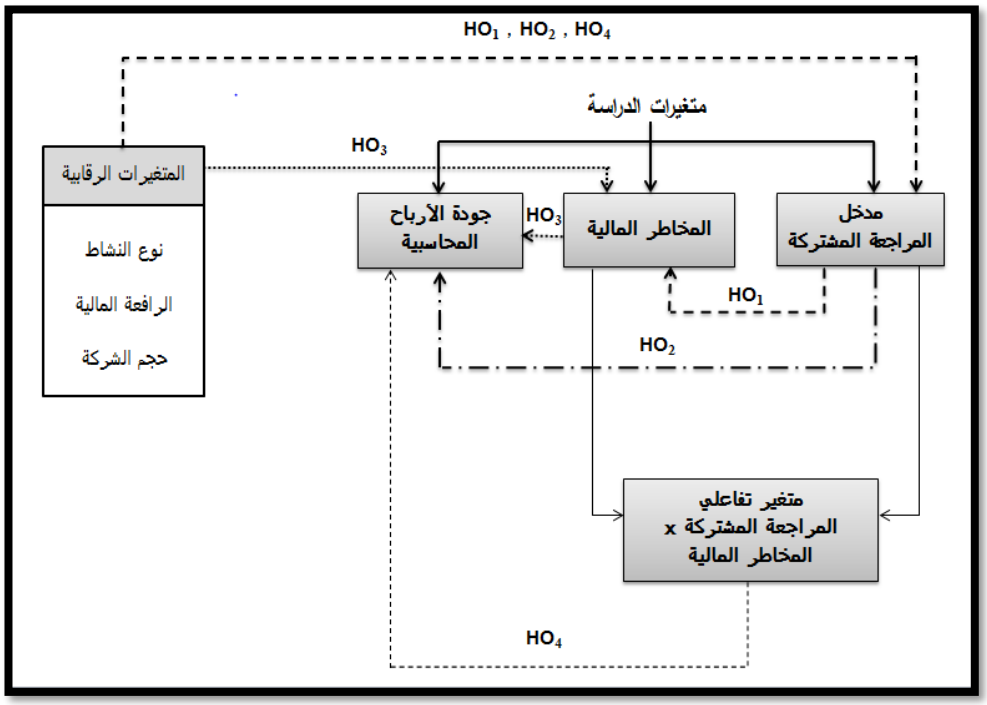

شكل رقم (1)

المصدر: من إعداد الباحث

وبعد استعراض الشكل السابق يمكن للباحث عرض نماذج الدراسة على النحو التالي:

نموذج اختبار الفرض الأول Ho_1: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات.

$$RISK_{it} = \beta_o + \beta_1 JOINTA_{it} + \beta_2 LEV_{it} + \beta_3 IND_{it} + \beta_4 SIZE_{it} + \varepsilon_{it}$$

نموذج اختبار الفرض الثاني Ho_2: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل المراجعة المشتركة وجودة الأرباح المحاسبية:

$$EQA_{it} = \beta_o + \beta_1 JOINTA_{it} + \beta_2 LEV_{it} + \beta_3 IND_{it} + \beta_4 SIZE_{it} + \varepsilon_{it}$$

نموذج اختبار الفرض الثالث Ho_3:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية للشركات وجودة الأرباح المحاسبية

$$EQA_{it} = \beta_o + \beta_1 RISK_{it} + \beta_2 LEV_{it} + \beta_3 IND_{it} + \beta_4 SIZE_{it} + \varepsilon_{it}$$

نموذج اختبار الفرض الرابع Ho_4:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات من جهة وجودة الأرباح المحاسبية من جهة أخري

$$EQA_{it} = \beta_o + \beta_1 JOINTA_{it} + \beta_2 RISK_{it} + \beta_3 JOINTA*RISK_{it} + \beta_4 LEV_{it} + \beta_5 IND_{it} + \beta_6 SIZE_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

JOINTA= وتعبر عن مدخل المراجعة المشتركة للشركة i في الفترة t

$RISK_{it}$ = معامل بيتا للمخاطر المالية للشركة i في الفترة t

EQA_{it} = جودة الأرباح المحاسبية للشركة i في الفترة t

IND_{it} = يشير إلى نوع النشاط للشركة i في الفترة t

LEV_{it} = يشير إلى الرافعة المالية للشركة i في الفترة t

$SIZE_{it}$= يشير إلى حجم الشركة i في الفترة t

$JOINTA*RISK_{it}$= متغير تفاعلي يعكس التفاعل بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركة i في الفترة t

ε_{it} = الخطأ العشوائي

β= معاملات الانحدار

β_o = الجزء الثابت في معادلة الانحدار

8/4 تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبارات الفروض:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى اختبار صلاحية بيانات التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة، ثم اختبارات الفروض، وذلك على النحو التالي:

1/8/4 اختبار صلاحية البيانات لغرض التحليل الإحصائي:

قام الباحث باختبار بيانات المتغيرات المتصلة (Continuous Variables)للتحقق من اقتراب البيانات للتوزيع الطبيعي حيث تم إستخدام اختبار (Kolmogorov–Smirnov) كما هو موضح بالجدول رقم التالي:

جدول رقم (4)

يوضح نتائج اختبار Kolmogorov–Smirnov

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test			
Continuous variables	Kolmogorov-Smirnov Z		
	Statistic	N	Sig
EQA	3.228	170	.000
JOINTA	2.801	170	.000
RISK	3.409	170	.000
JOINTA*RISK	2.701	170	.000
IND	5.738	170	.000
LEV	3.330	170	.000
SIZE	1.774	170	.040

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS v.22

يتضح من بيانات الجدول السابق أن درجة المعنوية (Sig) أي مستوى الدلالة أقل من (0.05) مما يعني أن بيانات متغيرات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، ولعلاج هذه المشكلة يتم استخدام دالة اللوغاريتم الطبيعي (Natural log) لمتغيرات الدراسة حتى تقترب من التوزيع الطبيعي، وهذا يؤكد أن معامل الإلتواء (Skewness) لا يقترب من الصفر، ومعامل التفرطح (Kurtosis) لا يقترب من (3) لمعظم المتغيرات، وبالاعتماد على نظرية النهاية اللامركزية، فنجد أن حجم مفردات عينة الدراسة أكبر من (30) مفردة حيث بلغ حجم عينة الدراسة (170) مفردة، وعليه فإن مشكلة توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً لا يؤثر على صحة نماذج الدراسة.

2/8/4 اختبار التداخل الخطي:(Multicollinearity Test)

قام الباحث بفحص الازدواجية الخطية بين متغيرات نماذج الدراسة وقد تم حساب معامل Tolerance لكل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة والرقابية بهدف تحديد معامل تضخم

التباين (VIF) Variance Influence Factor، حيث يعتبر مقياساً للازدواجية الخطية للمتغيرات المستقلة والرقابية بالنموذج، حيث تظهر الازدواجية الخطية عندما يكون هناك ارتباط قوي بين هذه المتغيرات فإذا كانت قيمة (VIF) أقل من 3 يدل ذلك على عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات النموذج، ويوضح الجدول رقم (5) معامل تضخم التباين لكل نموذج من نماذج الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (5)

نتائج اختبار تضخم التباين (VIF) لمتغيرات الدراسة المستقلة والرقابية

Variable	Collinearity Statistics					
	Model (1)-(2) (Risk)- (EQA)		Model 3 (EQA)		Model 4 (EQA)	
	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF
JOINTA	0.236	4.235	-	-	0.408	2.211
RISK	-	-	0.237	4.218	0.034	29.305
JOINTA*RISK	-	-	-	-	-	-
IND	0.216	4.621	0.240	4.165	0.123	8.112
LEV	0.810	1.234	0.847	1.181	0.774	1.292
SIZE	0.682	1.467	0.853	1.172	0.642	1.558

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS v.22

يتضح من بيانات الجدول السابق وقيم معاملات Tolerance أن جميع المتغيرات المستقلة والرقابية للنموذجين أكبر من (0.1)، وان قيم معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (3)، مما يدل على أنه لا يوجد إزدواج خطي (تداخل خطي) بين المتغيرات المستقلة والرقابية لنماذج الدراسة، وأن الارتباط بين المتغيرات لم يُنتج عنه أيه مشاكل للتداخل الخطي أي (الإرتباط غير دال إحصائياً)، مما يدل على قدرة نموذجي الدراسة على تفسير تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

3/8/4 نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد Multiple Liner Regression

1/3/8/4 اختبار صحة الفرض الأول: $H0_1$

لاختبار صحة فرض الدراسة الأول والقائل أنه " **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات**". فقد إعتمد الباحث على نموذج الانحدار الخطي المتعدد بواسطة برنامج SPSS V.22، وفيما يلي عرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرض الأول.

أولاً: معامل التحديد (R^2):

يوضح الجدول التالي معامل التحديد لنموذج انحدار الفرض الأول كما يلي:

جدول رقم (6)

معامل التحديد (R^2) لنموذج انحدار الفرض الأول

Model Summary[b]					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.885[a]	.784	.779	.02241	1.986[a]
a. Predictors: (Constant), SIZE, JointA, LEV, IND					

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS v.22

يتضمن الجدول السابق معامل التحديد (R^2) الذي يقيس القدرة التفسيرية للنموذج, حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (0.885)، والمساهمة النسبية (معامل التحديد) R^2 للنموذج بلغ (0.784)، وهذا يعني أن المتغير المستقل مدخل المراجعة المشتركة يُفسر 78.4% من التغير في المتغير التابع وهو المخاطر المالية للشركات محل الدراسة، وهذه النسبة تؤكد أن القدرة التفسيرية لهذا النموذج عالية مما يدل على صلاحية النموذج لاختبار العلاقة بين المتغيرات، وفيما يتعلق بباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي Std.Error في النموذج نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى لنموذج الدراسة.

ثانياً: اختبار تحليل التباين ANOVA:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار تحليل التباين لمعادلة الانحدار كما يلي:

جدول رقم (7)

اختبار معنوية نموذج الانحدار المتعدد لفرض الدراسة الأول

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.301	4	.075	149.754	.000[b]
	Residual	.083	165	.001		
	Total	.384	169			
a. Dependent Variable: RISK b. Predictors: (Constant), SIZE, JointA, LEV, IND						

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS v.22

يتضح من الجدول السابق أن قيمة اختبار (F=149.754) وقد بلغ مستوى المعنوية (.000) أي أقل من (0.05)، وهذا يدل على معنوية النموذج الإحصائي وصلاحيته لتحقيق أهداف الدراسة، مما يؤكد على تأثير المتغير المستقل مدخل المراجعة المشتركة على المتغير التابع المخاطر المالية للشركات.

ثالثاً: اختبار معنوية معاملات نموذج الانحدار للفرض الأول:

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرض الأول كما يلي:

جدول رقم (8)

اختبار معنوية معاملات نموذج الانحدار للفرض الأول

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.972	.017		57.210	.000
	JointA	-.019	.005	-.299	-4.015	.000
	LEV	.015	.009	.071	1.779	.077
	IND	.060	.008	.579	7.450	.000
	SIZE	.005	.002	.121	2.768	.006
a. Dependent Variable: RISK						

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS v.22

يتضح من الجدول رقم (8) ما يلي:

- إن المتغير المستقل (مدخل المراجعة المشتركة) له تأثير سلبي على المتغير التابع حيث بلغ معامل الانحدار (019.-) وهي قيمة موجبة ومعنوية وقد بلغت قيم (P-Value) (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، بينما المتغير المستقل الرافعة المالية بلغت قيمته (0.015) ولكن غير معنوي حيث بلغ مستوى المعنوية (0.07)، أما متغيري نوع النشاط (IND)، وحجم الشركة (SIZE)، فقد بلغت قيمهما الخاصة بمعامل الانحدار (0.05) و (0.060) على التوالي وهي قيم موجبة معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.30) و (0.10) على التوالي وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ويعني ذلك أن لهما تأثيراً إيجابياً معنوياً على المتغير التابع (المخاطر المالية للشركات).
- وعليه فيتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات**".

ومما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار لأثر العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية كما يلي:

$$RISK = (.972) - (.019)\ JOINTA + (.015)\ LEV + (.060)\ IND + (0.05)\ SIZE$$

2/3/8/4 اختبار صحة الفرض الثاني: $H0_2$

لاختبار صحة فرض الدراسة الثاني والقائل أنه " **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل المراجعة المشتركة وجودة الأرباح المحاسبية**". فقد إعتمد الباحث على نموذج الانحدار الخطي المتعدد بواسطة برنامج SPSS V.22، وفيما يلي عرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرض الثاني:

أولاً: معامل التحديد (R^2):

يوضح الجدول التالي معامل التحديد لنموذج انحدار الفرض الثاني كما يلي:

جدول رقم (9)

معامل التحديد (R^2) لنموذج انحدار الفرض الثاني

Model Summary[b]					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.715[a]	.511	.499	3.10289	.819[a]
a. Predictors: (Constant), SIZE, IND, LEV, JOINTA					

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS v.22

تضمن الجدول السابق معامل التحديد (R^2) الذي يقيس القدرة التفسيرية للنموذج حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع(0.715)، والمساهمة النسبية (معامل التحديد) R^2 للنموذج بلغ (0.511)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 51.1% من التغير في المتغير التابع وهو جودة الأرباح المحاسبية، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي Std.Error في النموذج نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى لنموذج الدراسة.

ثانياً: اختبار تحليل التباين ANOVA:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار تحليل التباين لمعادلة الانحدار كما يلي:

جدول رقم (10)

اختبار معنوية نموذج الانحدار المتعدد لفرض الدراسة الثاني

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1659.336	4	414.834	43.087	.000[b]
	Residual	1588.609	165	9.628		
	Total	3247.945	169			
a. Dependent Variable: EQA b. Predictors: (Constant), SIZE, JointA, LEV, IND						

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS v.22

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة اختبار (F=41.087) وقد بلغ مستوى المعنوية (0.000) أي أقل من (0.05)، وهذا يدل على معنوية النموذج الإحصائي وصلاحيته لتحقيق أهداف الدراسة، مما يؤكد على تأثير المتغير المستقل (مدخل المراجعة المشتركة) على المتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية).

ثالثاً: اختبار معنوية معاملات نموذج الانحدار للفرض الثاني.

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرض الثاني كما يلي:

جدول رقم (11)

اختبار معنوية معاملات نموذج الانحدار للفرض الثاني

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	23.881	2.353		10.147	.000
	JointA	1.863	.648	.322	2.873	.005
	LEV	.882	1.200	.044	.735	.464
	IND	2.149	1.110	.227	1.935	.055
	SIZE	-1.624	.244	-.438	-6.644	.000
a. Dependent Variable: EQA						

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS v.22

يتضح من الجدول رقم (10) ما يلي:

- أن المتغير المستقل (مدخل المراجعة المشتركة) له تأثر إيجابي على المتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية) حيث بلغ معامل الانحدار (1.863) وهي قيمة موجبة ومعنوية وهذا يتفق مع نتائج دراسة (Bisogno and De Luca, 2016)، حيث بلغ مستوى المعنوية(0.05) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، بينما المتغيرين المستقلين الرافعة المالية ونوع النشاط بلغت قيمتهما (0.882، 2.149) على التوالي ولكن غير معنوي حيث بلغ مستوى المعنوية (0.46، 0.055) على التوالي، أما متغير حجم الشركة، فقد بلغت قيمهما الخاصة بمعامل الانحدار (1.624−)وهي قيمة سالبة ومعنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ويعني ذلك أنه كلما كبر حجم الشركات كلما كان هناك اتجاه لإدارة الأرباح، بمعنى أخر فكلما زادت قيمة الشركات كلما انخفضت جودة الأرباح المحاسبية.
- وعليه فيتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل المراجعة المشتركة وجودة الأرباح المحاسبية**".

ومما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار لأثر العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة وجودة الأرباح المحاسبية كما يلي:

EQA = (23.881) + (1.863) JOINT+ (.882) LEV+ (2.149) IND - (1.624) SIZE

3/3/8/4 اختبار صحة الفرض الثالث: $H0_3$

لاختبار صحة فرض الدراسة الثالث والقائل أنه " **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية للشركات وجودة الأرباح المحاسبية**". فقد إعتمد الباحث على نموذج الانحدار الخطي المتعدد بواسطة برنامج SPSS V.22، وفيما يلي عرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرض الثالث:

أولاً: معامل التحديد (R^2):

يوضح الجدول التالي معامل التحديد لنموذج انحدار الفرض الثالث كما يلي:

جدول رقم (12)

معامل التحديد (R^2) لنموذج انحدار الفرض الثالث

Model Summary[b]					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.709[a]	.503	.491	3.12670	.819[a]
a. Predictors: (Constant), SIZE, IND, LEV, RISK					

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS v.22

يتضمن الجدول السابق معامل التحديد (R^2) الذي يقيس القدرة التفسيرية للنموذج حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (.709)، والمساهمة النسبية (معامل التحديد) R^2 للنموذج بلغ (.503)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 50.3% من التغير في المتغير التابع وهو جودة الأرباح المحاسبية، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي Std. Error في النموذج نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى لنموذج الدراسة.

ثانياً: اختبار تحليل التباين ANOVA:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار تحليل التباين لمعادلة الانحدار كما يلي:

جدول رقم (13)

اختبار معنوية نموذج الانحدار المتعدد لفرض الدراسة الثالث

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1634.867	4	408.717	41.807	.000[b]
	Residual	1613.078	165	9.776		
	Total	3247.945	169			
a. Dependent Variable: EQA b. Predictors: (Constant), SIZE, IND, LEV, RISK						

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS v.22

يتضح من الجدول السابق أن قيمة اختبار (F=41.807) وقد بلغ مستوى المعنوية (0.000) أي أقل من (0.05)، وهذا يدل على معنوية النموذج الإحصائي وصلاحيته لتحقيق أهداف

الدراسة، مما يؤكد على تأثير المتغير المستقل (المخاطر المالية للشركات) على المتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية).

ثالثاً: اختبار معنوية معاملات نموذج الانحدار للفرض الثالث:

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرض الثالث كما يلي:

جدول رقم (14)

اختبار معنوية معاملات نموذج الانحدار للفرض الثالث

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	44.176	10.715		4.123	.000
	RISK	-24.589	10.367	-.267	-2.372	.019
	IND	2.772	1.062	.292	-2.610	.010
	LEV	.062	1.183	.003	.052	.958
	SIZE	-1.264-	.220	-.341-	-5.742-	.000
a. Dependent Variable: EQA						

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS v.22

يتضح من الجدول رقم (14) ما يلي:

- المتغير المستقل (المخاطر المالية للشركات) له تأثر سلبي على المتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية) حيث بلغ معامل الانحدار (24.589−) وهي قيمة سالبة ومعنوية، حيث بلغت مستوى المعنوية (.019) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، بينما متغير نوع النشاط (IND) بلغت قيمته(2.772) ومستوى معنوية (.010)، أما متغير الرافعة المالية فقد بلغت قيمته (0.062) ولكنه غير معنوي حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.95)، بينما كانت قيمة متغير الحجم الشركة (1.164−)وهي قيمة سالبة ومعنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ويعني ذلك أنه كلما كبر حجم الشركات كلما كان هناك اتجاه لإدارة الأرباح بمعنى أخر كلما زادت قيمة الشركات كلما انخفضت جودة الأرباح المحاسبية.

- وعليه فيتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية للشركات وجودة الأرباح المحاسبية**".

ومما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار لأثر العلاقة بين المخاطر المالية وجودة الأرباح المحاسبية كما يلي:

$$EQA = (44.176) - (24.589)\,RISK + (2.772)\,IND + (.062)\,LEV - (1.264)\,SIZE$$

4/3/8/3 اختبار صحة الفرض الرابع: $H0_4$

لاختبار صحة فرض الدراسة الرابع والقائل أنه " **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلاً من مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات وبين جودة الأرباح المحاسبية**". فقد إعتمد الباحث على نموذج الانحدار الخطي المتعدد بواسطة برنامج SPSS V.22، وفيما يلي عرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرض الرابع:

أولاً: معامل التحديد (R^2).

يوضح الجدول التالي معامل التحديد لنموذج انحدار الفرض الرابع كما يلي:

جدول رقم (15)
معامل التحديد (R^2) لنموذج انحدار الفرض الرابع

Model Summary[b]					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.728[a]	.530	.513	3.06058	.852a
a. Predictors: (Constant), SIZE, JointA_RISK, LEV, RISK, IND, JointA					

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS v.22

يتضمن الجدول السابق معامل التحديد (R^2) الذي يقيس القدرة التفسيرية للنموذج حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (0.728)، والمساهمة النسبية (معامل التحديد) R^2 للنموذج بلغ (0.530)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 53% من التغير في المتغير التابع وهوجودة الأرباح المحاسبية، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي Std. Error في النموذج نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى لنموذج الدراسة.

ثانياً: اختبار تحليل التباين ANOVA.

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار تحليل التباين لمعادلة الانحدار كما يلي:

جدول رقم (16)

اختبار معنوية نموذج الانحدار المتعدد لفرض الدراسة الرابع

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.530	6	286.850	30.623	.000[b]
	Residual	.530	163	9.367		
	Total	.530	169			
a. Dependent Variable: EQA b. Predictors: (Constant), SIZE, JointA, LEV, RISK, IND						

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS v.22

يتضح من الجدول السابق أن قيمة اختبار (F=30.623) وقد بلغ مستوى المعنوية (0.000) أي أقل من (0.05)، وهذا يدل على معنوية النموذج الإحصائي وصلاحيته لتحقيق أهداف الدراسة، مما يؤكد على تأثير المتغيرات المستقلة (مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات) على المتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية).

ثالثاً: اختبار معنوية معاملات نموذج الانحدار للفرض الرابع.

ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرض الرابع كما يلي:

جدول رقم (17)

اختبار معنوية معاملات نموذج الانحدار للفرض الرابع

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	92.523	28.163		3.285	.001
	JointA	30.377	14.540	5.249	2.089	.038
	RISK	-66.043	26.747	-.718	-2.469	.015
	JointA_RISK	25.943	13.066	5.276	1.986	.049
	IND	.293	1.451	.031	.202	.840
	LEV	.224	1.211	.011	.185	.854
	SIZE	-1.478	.249	-.399	-5.949	.000
a. Dependent Variable: EQA						

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS v.22

يتضح من الجدول رقم (17) ما يلي:

- المتغير المستقل (مدخل المراجعة المشتركة) له تأثر إيجابي على المتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية) حيث بلغ معامل الانحدار (30.377) وهي قيمة موجبة ومعنوية، حيث

بلغت مستوى المعنوية (0.038) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، بينما متغير (المخاطر المالية للشركات) له تأثير سلبي حيث بلغت قيمته (66.043−) معنوياً حيث بلغت مستوى المعنوية (0.015)، بينما يتضح من المتغير التفاعلي (مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات) أن قيمته (25.943) وهي قيمة موجبه وذات معنوية حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.049)، بينما تشير النتائج أن متغيري نوع النشاط (IND) والرافعة المالية (LEV) إلى أن قيمهما البالغة (0.293)و(0.224) على التوالي وبمستوى معنوية أكبر من (0.05) مما يشير إلى عدم معنويتهما، بينما كانت قيمة متغير الحجم الشركة (1.478−) وهي قيمة سالبة ومعنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05).

- وعليه فيتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلاً من مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات وبين جودة الأرباح المحاسبية**".
- **ومما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار لأثر العلاقة بين المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات وجودة الأرباح المحاسبية كما يلي:**

$$EQA = 92.523 + 30.377\ (JOINTA) - 66.034\ (RISK) + 25.943\ (JOINT*RISK) - 0.293(IND) + 0.224\ (LEV) - 1.478\ (SIZE)$$

القسم الخامس

النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

1/5 نتائج الدراسة:

قام الباحث باستخدام المتغيرات التالية لقياس أثر العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات وجودة الأرباح المحاسبية والتي تتمثل في:

- مدخل المراجعة المشتركة (JOINTA).
- المخاطر المالية للشركات (RISK).
- جودة الأرباح المحاسبية (EQA).

وذلك بالتطبيق على الشركات المدرجة فى سوق الأوراق المالية المصري, وقد توصل الباحث من الدراسة التطبيقية إلى ما يلي:

- **اتضح من نتائج اختبار الفرض الأول:**

أن المتغير المستقل (مدخل المراجعة المشتركة) له تأثر سلبي على المتغير التابع (المخاطر المالية للشركات) حيث بلغ معامل الانحدار (0.019−) وهي قيمة موجبة ومعنوية وقد بلغت قيم (P−Value) (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، بينما المتغير المستقل الرافعة المالية بلغت قيمته (0.015) ولكن غير معنوي حيث بلغ مستوى المعنوية (0.07)، أما متغيري نوع النشاط (IND)، وحجم الشركة (SIZE)، فقد بلغت قيمهما الخاصة بمعامل الانحدار (0.005) و (0.060) على التوالي وهي قيم موجبة معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.30، 0.10) على التوالي وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ويعني ذلك أن لهما تأثيراً إيجابياً معنوياً على المتغير التابع (المخاطر المالية للشركات)، وهذا بالإضافة إلى أن قيمة اختبار F (149.754) وقد بلغ مستوى المعنوية (0.000) أي أقل من (0.05)، وهذا يدل على معنوية النموذج الإحصائي وصلاحيته لتحقيق أهداف الدراسة عليه فيتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض

البديل أي أنه "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات**".

- **بينما أتضح من نتائج اختبار الفرض الثاني:**

أن المتغير المستقل (مدخل المراجعة المشتركة) له تأثر إيجابي على المتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية) حيث بلغ معامل الانحدار (1.863) وهي قيمة موجبة ومعنوية وهذا يتفق مع نتائج دراسة (Bisogno and De Luca, 2016)، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.05) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، بينما المتغيرين المستقلين الرافعة المالية ونوع النشاط (IND) بلغت قيمتهما (0.882) و (2.149) على التوالي ولكن غير معنوي حيث بلغ مستوى المعنوية (0.46) و (0.055) على التوالي، أما متغير حجم الشركة (SIZE)، فقد بلغت قيمهما الخاصة بمعامل الانحدار (1.624−) وهي قيمة سالبة ومعنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ويعني ذلك أنه كلما كبر حجم الشركات كلما كان هناك اتجاه لإدارة الأرباح، بمعنى أخر فكلما زادت قيمة الشركات كلما انخفضت جودة الأرباح المحاسبية. هذا وقد بلغت قيمة اختبار F (41.087) وبمستوى دلالة (0.000) أي أقل من (0.05)، وهذا يدل على معنوية النموذج الإحصائي وصلاحيته لتحقيق أهداف الدراسة وعليه فيتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل المراجعة المشتركة وجودة الأرباح المحاسبية**".

- **ويتضح من نتائج اختبار الفرض الثالث:**

أن المتغير المستقل (المخاطر المالية للشركات) له تأثر سلبي على المتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية) حيث بلغ معامل لانحدار (24.589−) وهي قيمة سالبة ومعنوية، حيث بلغت مستوى المعنوية (0.019) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، بينما متغير نوع النشاط (IND) بلغت قيمته(2.772) ومستوى معنوية (0.01)، أما متغير الرافعة المالية فقد بلغت قيمته (0.062) ولكنه غير معنوي حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية

(0.95)، بينما كانت قيمة متغير الحجم الشركة(1.164−) وهي قيمة سالبة ومعنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) ، ويعني ذلك أنه كلما كبر حجم الشركات كلما كان هناك اتجاه لإدارة الأرباح بمعنى أخر كلما زادت قيمة الشركات كلما انخفضت جودة الأرباح المحاسبية، وكانت قيمة اختبار F (41.807) بمستوى المعنوية (0.000) أي أقل من (0.05)، وهذا يدل على معنوية النموذج الإحصائي وصلاحيته لتحقيق أهداف الدراسة، وعليه تم رفض الفرض العدم الثاني وقبول الفرض البديل أي أنه " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية للشركات وجودة الأرباح المحاسبية**".

- **وتشير نتائج الفرض الرابع:**

إلى أن المتغير المستقل (مدخل المراجعة المشتركة) له تأثر إيجابي على المتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية) حيث بلغ معامل لانحدار (30.377) وهي قيمة موجبة ومعنوية، حيث بلغت مستوى المعنوية(038.) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (05.)، بينما متغير (المخاطر المالية للشركات) له تأثير سلبي حيث بلغت قيمته (66.043−) معنوياً حيث بلغت مستوى المعنوية (015.)، بينما يتضح من **المتغير التفاعلي (مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات)** أن قيمته (25.943) وهي قيمة موجبه وذات معنوية حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (049.)، بينما تشير النتائج أن متغيري نوع النشاط (IND) والرافعة المالية (LEV) إلى أن قيمهما البالغة (224,.293.) على التوالي وبمستوى معنوية أكبر من (0.05) مما يشير إلى عدم معنويتهما، بينما كانت قيمة متغير الحجم الشركة −) (1.478وهي قيمة سالبة ومعنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه تم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلاً من مدخل المراجعة المشتركة والمخاطر المالية للشركات وبين جودة الأرباح المحاسبية**".

2/5 التوصيـــــــات:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في كلاً من الدراسة النظرية والتطبيقية يوصي الباحث بما يلي:

1/2/5 ضرورة أن يكون هناك معيار خاص بآليات المراجعة المشتركة وذلك لأهميتها في تدنية المخاطر المالية للشركات.

2/2/5 ضرورة قيام الجهات المعنية (المهنية والعلمية) في مصر بإلزام الشركات بإتباع مدخل المراجعة المشتركة عند اعتماد التقارير المالية للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.

3/2/5 يجب أن يتم تطوير وتهيئة المحاسبين حتى يتمكنوا من استخدام مدخل المراجعة المشتركة.

4/2/5 يجب على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري إتباع مدخل المراجعة المشتركة وذلك للمردود الإيجابي لها.

3/5 التوجهات البحثية المستقبلية:

يقترح الباحث أن تشمل التوجهات البحثية المستقبلية على ما يلي:

1/3/5 المراجعة المشتركة كمدخل لدعم الثقة بالتقارير المالية للشركات.

2/3/5 تحليل العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة وجودة التقارير المالية وأثره على كفاءة القرارات الاستثمارية.

3/3/5 دور المراجعة المشتركة في الحد من الفساد المالي والإداري.

4/3/5 مدخل محاسبي مقترح للمراجعة المشتركة بغرض تدني المخاطر المالية ودعم القدرة التنافسية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية.

ابراهيم, محمد محمد محمد. "**أثر التفعيل الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة فى البورصة المصرية.**" الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة المجلد (20), العدد (2), (2016) .

ابراهيم, نبيلة سامى,"**أثر تطبيق المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية وقيمة المنشأة : دراسة تطبيقية**", رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة القاهرة, (2018).

أبو جبة, محمد عونى عيد ، علي عبد القادر الذنيبات. "**أثر الربحية فى إدارة الأرباح فى الشركات الصناعية المدرجة فى سوق عمان المالى.**" المجلة الأردنية في إدارة الأعمال: الجامعة الأردنية المجلد (13), العدد (2), (2017).

الجبري, يحيى بن علي ؛ السعدون, ناصر بن محمد. "**تأثير المراجعة المشتركة على جودة الأرباح للشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية السعودى.**" مجلة المحاسبة: الجمعية السعودية للمحاسبة, العدد (58), (2015).

الشعباني, منى محمد علي. "**دور جلسات العصف الذهني الإلكتروني لفريق المراجعة في تحسين جودة أداء المراجعة المشتركة: دراسة استكشافية في البيئة المصرية.**" الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة المجلد (21), العدد(1), (2017).

الهريدي, علي محمود ،"**تأثير المراجعة المشتركة على جودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية على البنوك المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية**"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ، (2015).

جبار, بوكثير,"**دور المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية**", ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (2016)

جبايلي, نذير, "**دور المراجعة الخارجية في التقليل من المخاطر التشغيلية للمؤسسات**" مجلة جامعة أم البواقي للعلوم الاقتصادية ,(2018).

عبد الحميد, أحمد أشرف. "**المراجعة المشتركة كأداة لزيادة جودة المراجعة: دراسة ميدانية.**" المجلة المصرية للدراسات التجارية: جامعة المنصورة – كلية التجارة, المجلد 38, العدد 4, (2014).

غالي, أشرف أحمد محمد ،" **قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة : دليل تطبيقي من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية100 EGX**" ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد 4 , الجزء الثاني، (2018) .

غنام, غريب جبر جبر ، **قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة جودة المراجعة : دليل من البورصة المصرية** ، مجلة البحوث المحاسبية ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ، (2017)

فؤاد، ريمون ميلاد. "**قياس أثر التعهيد لأنشطة المراجعة الداخلية على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة و المتوسطة المقيدة ببورصة النيل المصرية** ".الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة المجلد 19, العدد 4, (2015).

كساب, ياسر السيد," **أثر الالزام بقواعد حوكمة الشركات على جودة الارباح بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية – دراسة ميدانية",** مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية, كلية التجارة جامعة الاسكندرية, المجلد 49 , العدد 2 , (2012).

متولي, أحمد زكي حسين. "**قياس أثر تطبيق برامج المراجعة المشتركة (Joint Audit) على أسعار الأسهم: دليل من البورصة المصرية.**" مجلة التجارة والتمويل: جامعة طنطا – كلية التجارة, العدد 4 , (2013).

محمد, أحمد سليم "**علاقة المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة بجودة الأرباح: دراسة تطبيقية.**" الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة, المجلد 22, العدد 1, (2018).

مليجي, مجدي مليجي عبد الحكيم,**"قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جود التقارير المالية وقيمة الشركة: أدلية عملية من الشركات المسجلة فى البورصة المصرية**", مجلة البحوث المحاسبية, كلية التجارة – جامعة طنطا,العدد الأول, (2016).

يوسف, حنان محمد, "**أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على كفاءة مراقب الحسابات فى الكشف والتقرير عن الغش فى القوائم المالية**" . مجلة الفكر المحاسبي كلية التجارة – جامعة عين شمس, العدد 4, الجزء الأول ,(2015).

ثانياً: المراجع الأجنبية.

Al Nawaiseh, M. A. L., & Alnawaiseh, M. (**2015**). **The Effects of the Threats on the Auditor's Independence**. International Business Research, 8(8).

Al-Mamun, A., Yasser, Q. R., Rahman, M. A., Wickramasinghe, A., & Nathan, T. M. (2014). **Relationship between audit committee characteristics, external auditors and economic value added (EVA) of public listed firms in Malaysia**. Corporate Ownership & Control, 12(1).

Alsadoun, N., & Aljabr, Y. (2014). **Joint Audit and Cost of Equity Capital: Evidence from Saudi Arabia.**

Altamuro, J., & Beatty, A. (2006). **Do internal control reforms improve earnings quality**. The Ohio State University Working paper.

Alzoubi, E. S. S. (2016). **Audit quality and earnings management: evidence from Jordan**. Journal of Applied Accounting Research, 17(2).

Bellovary, J. L., Giacomino, D. E., & Akers, M. D. (2005). **Earnings quality: It's time to measure and report**. The CPA Journal, 75(11).

Bisogno, M. and De Luca, R., (2016) .**voluntary Joint Audit and Earnings Quality: Evidence from Italian SMEs**. International Journal of Business Research and Development, 5 (1).

Chan, A. M. Y., Liu, G., & Sun, J. (2013). **Independent audit committee members' board tenure and audit fees**. Accounting & Finance, 53(4).

Francis, J. R., & Yu, M. D. (2009). **Big 4 office size and audit quality**. The Accounting Review, 84(5).

Francis, J., I. Khurana, and R. Pereira. 2003. **The role of accounting and auditing in corporate governance and the development of financial markets around the world.**

Gerayli, Mahdi Safari, Abolfazl Momeni Yanesari, and Ali Reza Ma'atoofi.(2011)"**Impact of audit quality on earnings management: evidence from Iran**." International Research Journal of Finance and Economics 66. (1).

Jones, J. J.(1991)."**Earning Management During Import Relief Investigations**". Journal of Accounting Research.

Kothari, S. P., Leone, A. J., & Wasley, C. E. (2005). **Performance matched discretionary accrual measures**. Journal of accounting and economics, 39(1).

Perotti, P., & Wagenhofer, A. (2014). **Earnings quality measures and excess returns**. Journal of business finance & accounting, 41(5-6).

Schipper, K. And Vincent, L, (2003). **Earnings quality, Accounting Horizons**, Vol. 17, supplement.

Starr, C. (2003). **The precautionary principle versus risk analysis**. Risk Analysis :an International Journal, 23(1).

Zang, A.Y.(2011). **Evidence on the trade-off between real activities manipulation and accrual-based earnings management**. The accounting review, 87(2).